المجلس الوطني لحقوق الإنسان
Conseil national des droits de l'Homme

شعبة الإعلام والتواصل
Département communication

المملكة المغربية
Royaume du Maroc

LE CNDH DANS LA PRESSE NATIONALE

المجلس الوطني لحقوق الإنسان في الصحافة الوطنية

08/07/2013

ينظم المجلس الوطني لحقوق الإنسان، يومه الاثنين 8 يوليوز 2013 بمقره بالرباط على الساعة العاشرة صباحا، ندوة صحفية لتقديم دراسة تم إنجازها حول أنشطة الطب الشرعي تحمل عنوان «أنشطة الطب الشرعي بالمغرب : الحاجة إلى إصلاح شامل».

وتندرج هذه الدراسة التي تم إنجازها بطلب من المجلس في إطار المذكرات التي أعدتها المؤسسة لمواكبة النقاش الوطني حول إصلاح العدالة (المحكمة الدستورية، الدفع بعدم دستورية القوانين، المجلس الأعلى للسلطة القضائية، إلخ.).

هكذا، وبالنظر إلى أن الطب الشرعي هو أداة هامة للكشف عن حالات انتهاك حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني، أطلق المجلس الوطني لحقوق الإنسان دراسة بشأن أنشطة الطب الشرعي للمساهمة في إصلاح هذا القطاع الضروري للتدبير الجيد للعدالة.

وتهدف هذه الدراسة إلى لفت الانتباه إلى القضايا الحاسمة ذات الصلة بنشاط الطب الشرعي وعلاقتها الوثيقة بحقوق الإنسان، سواء تعلق الأمر بالضحية أو بالمشتبه فيه أو بالشخص المدان وذلك خلال جميع مراحل المسلسل القضائي، كما تهدف إلى تحليل النصوص التشريعية والتنظيمية التي تخول تعيين طبيب كمساعد للعدالة وتهم الإشراف على أنشطته.

كما ترمي إلى الوقوف، من خلال ملاحظة وتتبع بنيات وهياكل الطب الشرعي ومؤهلات الأطباء المتدخلين فيه، على بعض مظاهر القصور في المنظومة الوطنية للطب الشرعي وتقديم مقترحات وتوصيات إلى القطاعات الوزارية المعنية بهدف توفير إطار مؤسساتي لنشاط الطب الشرعي، مع إقامة شبكة من الهياكل المتجانسة والمتسقة والقابلة للتطوير تشمل أنظمة التتبع والتقييم بغرض الاستجابة لمتطلبات الفعالية والسلامة والمساواة بين المواطنين أمام القضاء.

وتسعى الدراسة، أيضا، إلى التشجيع على التنسيق الجيد بين الفاعلين المؤسساتيين وفاعلي المجتمع المدني من أجل خلق فضاء للتفكير ولوضع سياسات تتوخى النهوض بالطب الشرعي وبالتكوين في هذا المجال.

واستنادا إلى عمل توثيقي دقيق، تقدم الدراسة أبرز مقتضيات القانون الدولي لحقوق الإنسان في مجال الطب الشرعي كما تستعرض استعراضا شاملا كل المقتضيات القانونية المتعلقة بالمجال على المستوى الوطني. وفضلا عن تحليل تلك النصوص، قامت الدراسة بعمل ميداني هم ثماني مدن بالمغرب مكن من الوقوف عند الوضعية الحالية لممارسة أنشطة الطب الشرعي وكذا من تحديد الرهانات الأساسية المتعلقة بإصلاح منظومة الطب الشرعي بالمغرب.

وتقترح الدراسة جملة من التوصيات الكفيلة بإصلاح المنظومة الوطنية للطب الشرعي تهم المراجعة الشاملة والعميقة للنصوص التشريعية والتنظيمية المؤطرة للمهنة؛ إحداث إطار مؤسساتي وطني لنشاط الطب الشرعي؛ تحسين جذري للعرض في مجال الطب الشرعي وأخيرا تحقيق أفضل إدماج لأنشطة الطب الشرعي في منظومة العدالة.

ادريس اليزمي

الحسين الوردي

المجلس الوطني لحقوق الإنسان يقدم تقريرا حول الطب الشرعي بالمغرب

10444/2

كلميم

تقرير قاتم عن واقع الحريات العامة

الحسن بونعما 2008/15

رسمت تنسيقية الدفاع عن الحريات العامة بكلميم مشهدا قاتما عن واقع هذه الحريات بالمنطقة، وقالت في الندوة الصحفية التي احتضنها مقر اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بكلميم إن الاحتجاجات التي تعيشها المدينة تعرف حالة من القمع "غير مسبوقة". وانتقدت التنسيقية المكونة من هيئات سياسية ونقابية وحقوقية وجمعوية ما وصفته بـ"تشديد القبضة الأمنية"، وقالت في تقرير أعلنت عنه خلال الندوة إن الأمر لا يتعلق بنزوات فردية أو بشطط في استعمال السلطة من طرف رجال الأمن، وإنما يتعلق بسياسة ممنهجة. وقال التقرير المذكور إن الهيئات المشكلة للتنسيقية تستهدف مواجهة الإجهاز على الحريات العامة، وعلى رأسها الحق في التظاهر والاحتجاج السلمي، وسرد التقرير ما اعتبره حالات متكررة للتضييق على ذوي الاحتياجات الخاصة، ومنع تخليد الذكرى الثانية لانطلاق حركة 20 فبراير، والحرمان من حضور أنشطة عمومية، وقمع المعطلين، وقمع الحريات النقابية، وقمع الأشكال التضامنية، وتعمد انتهاك السلامة الجسدية، والامتناع عن تقديم المساعدة الطبية للمصابين، والتضييق على مقرات بعض الهيئات النقابية والسياسية، حيث تضمن التقرير حالة وضع مادة لاصقة بقفل مقر حزب سياسي، وغير ذلك من الانتقادات الحادة التي وجّهتها التنسيقية للجهات الرسمية دون أن تصدر هذه الأخيرة أي ردّ أو توضيح.

المطالبة بالتفكير في عقوبات بديلة عن العقوبات السالبة للحرية

جمال وهبي 2111/7

طالب المجلس الوطني لحقوق الانسان، عبر لجنته الجهوية في جهة طنجة -تطوان، «بضرورة تعزيز البنيات السجنية في الجهة من أجل مواجهة ظاهرة الاكتظاظ وتوفير ظروف حسنة لنزلاء السجون». كما اعتبرت أن «مواجهة ظاهرة الاكتظاظ تقتضي إصلاحا قانونيا وقضائيا، خاصة على مستوى منظومة السياسة الجنائية والتدابير المواكبة لها، ومساطر تطبيق العقوبات والتفكير في عقوبات بديلة عوض العقوبات السالبة للحرية، خصوصا في الجنح التي لا تتعدى فيها العقوبة الحبسية خمس سنوات، وترشيد الاعتقال الاحتياطي».

وأوصت اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان، خلال ندوة نظمتها في تطوان حول «واقع سجون جهة طنجة -تطوان»، بـ:ضرورة اتخاذ تدابير تشريعية وإدارية واخرى عملية لتحسين أوضاع نزلاء المؤسسات السجنية في جهة طنجة -تطوان، مثلما أوضحت أن إعداد تقريرها حول واقع المؤسسات السجنية يأتي للوقوف على أحوال السجناء والسجينات داخل المؤسسات، واقتراح آليات من شأنها الرقي بهذا المجال، وتكريسا لقيم حقوق الإنسان الكونية، كما ينص عليها الدستور المغربي والمواثيق والاتفاقات الدولية، وخصوصا القواعد النموذجية لمعاملة السجناء.

وشدد التقرير على «ضعف المقاربة الإدماجية في بعض سجون جهة طنجة -تطوان في التعاطي مع الخدمات وبرامج التربية والتكوين»، مشيرا في الوقت نفسه إلى أهمية التكوين داخل المؤسسات السجنية لتاهيل السجناء من أجل ضمان عيش كريم لهم وتسهيل اندماجهم داخل محيطهم المجتمعي بعد قضائهم مدة العقوبة الحبسية».

واستغرب مصدر من داخل اللجنة عدم حضور اي ممثل عن النيابة العامة، سواء عن المحكمة الابتدائية لتطوان او على مستوى الدائرة القضائية لمحكمة الاستئناف في الإقليم، من أجل إغناء النقاش في ندوتها «واقع السجون في الجهة على ضوء تقرير المجلس الوطني لحقوق الإنسان». كما استغرب عدم حضور العديد من رؤساء المصالح الخارجية للإدارات العمومية ومندوبي الوزارات المعنية بهذا الملف من أجل النهوض باوضاع المؤسسات السجنية وتحسين ظروف النزيلات والنزلاء.

في الوقت نفسه، طالب العديد من الحاضرين في اشغال الندوة، في حديثهم إلى «المساء»، هذه اللجنة الجهوية بالاهتمام باوضاع المهاجرين الافارقة المتواجدين في الغابات والأحراش المشارفة على مدينة سبتة المحتلة، وبالوقوف على معاناتهم الإنسانية والملاحقات اليومية التي يتعرضون لها على أيدي السلطات العمومية. كما طالبوها بالوقوف على المعاناة اليومية التي تتعرض لها أكثر من 9000 امرأة من المتعاطيات لحمل «رزم» سلع للتهريب المعيشي في باب سبتة، وظاهرة تشغيل الفتيات القاصرات في المنازل، التي تشهد ارتفاعا في تطوان، إضافة إلى ضرورة اشتغالهم على ملفات حقوقية اخرى تطرح نفسها بقوة في جهة طنجة -تطوان.

الطب الشرعي

ينظم المجلس الوطني لحقوق الإنسان، يومه الاثنين بالرباط، ندوة صحافية لتقديم دراسة تم إنجازها حول أنشطة الطب الشرعي تحت عنوان «أنشطة الطب الشرعي بالمغرب.. الحاجة إلى إصلاح شامل».

وأوضح بلاغ للمجلس أن هذه الدراسة، التي تم إنجازها بطلب من المجلس، تندرج في إطار المذكرات التي أعدتها المؤسسة لمواكبة النقاش الوطني حول إصلاح العدالة (المحكمة الدستورية، الدفع بعدم دستورية القوانين، المجلس الأعلى للسلطة القضائية).

6978/1

إلى الجمعيات الحقوقية

2111/15

تتوجه مجموعة الصحراويين ضحايا الطرد التعسفي غير المبرر من خلال المجلس الوطني لحقوق الإنسان بالرباط بطلب للإنصاف، حيث إنهم يقولون بانهم اشتغلوا عدة السنين في المجلس دون أي مشاكل، ليفاجأوا بطرد غير مبرر، مما أثر على أوضاعهم الاقتصادية والاجتماعية، خصوصا أنهم المعيل الأول لأسرهم و ملزمين بأداء مصاريف العيش والتزامات الحياة واليومية.

دراسة حول أنشطة الطب الشرعي بالمغرب

3 REG/2

ينظم المجلس الوطني لحقوق الإنسان، اليوم الاثنين 8 يوليوز 2013 بمقره بالرباط، ندوة صحفية لتقديم دراسة تم إنجازها حول أنشطة الطب الشرعي تحمل عنوان «أنشطة الطب الشرعي بالمغرب: الحاجة إلى إصلاح شامل».

وتندرج هذه الدراسة التي تم إنجازها بطلب من المجلس في إطار المذكرات التي أعدتها المؤسسة لمواكبة النقاش الوطني حول إصلاح العدالة (المحكمة الدستورية، الدفع بعدم دستورية القوانين، المجلس الأعلى للسلطة القضائية).

وتهدف هذه الدراسة إلى لفت الانتباه إلى القضايا الحاسمة ذات الصلة بنشاط الطب الشرعي وعلاقتها الوثيقة بحقوق الإنسان، سواء تعلق الأمر بالضحية أو بالمشتبه فيه أو بالشخص المدان وذلك خلال جميع مراحل المسلسل القضائي، كما تهدف إلى تحليل النصوص التشريعية والتنظيمية التي تخول تعيين طبيب كمساعد للعدالة وتهم الإشراف على أنشطته.

كما ترمي إلى الوقوف، من خلال ملاحظة وتتبع بنيات وهياكل الطب الشرعي ومؤهلات الأطباء المتدخلين فيه، على بعض مظاهر القصور في المنظومة الوطنية للطب الشرعي وتقديم مقترحات وتوصيات إلى القطاعات الوزارية المعنية بهدف توفير إطار مؤسساتي لنشاط الطب الشرعي، مع إقامة شبكة من الهياكل المتجانسة والمتسقة والقابلة للتطوير تشمل أنظمة التتبع والتقييم بغرض الاستجابة لمتطلبات الفعالية والسلامة والمساواة بين المواطنين أمام القضاء.

وتسعى الدراسة أيضا إلى التشجيع على التنسيق الجيد بين الفاعلين المؤسساتيين وفاعلي المجتمع المدني من أجل خلق فضاء للتفكير ولوضع سياسات تتوخى النهوض بالطب الشرعي وبالتكوين في هذا المجال.

واستنادا على عمل توثيقي دقيق، تقدم الدراسة أبرز مقتضيات القانون الدولي لحقوق الإنسان في مجال الطب الشرعي كما تستعرض استعراضا شاملا كل المقتضيات القانونية المتعلقة بالمجال على المستوى الوطني.

المجلس الوطني لحقوق الإنسان يتدارس الطب الشرعي

ينظم المجلس الوطني لحقوق الإنسان، اليوم بالرباط، ندوة صحفية لتقديم دراسة تم إنجازها حول أنشطة الطب الشرعي تحت عنوان «أنشطة الطب الشرعي بالمغرب .. الحاجة إلى إصلاح شامل».

وتهدف هذه الدراسة، حسب بلاغ للمجلس ، إلى لفت الانتباه إلى القضايا الحاسمة ذات الصلة بنشاط الطب الشرعي وعلاقتها بحقوق الإنسان، سواء تعلق الأمر بالضحية أو بالمشتبه به أو بالشخص المدان وذلك خلال جميع مراحل المسلسل القضائي، كما تهدف إلى تحليل النصوص التشريعية والتنظيمية التي تخول تعيين طبيب كمساعد للعدالة وتهم الإشراف على أنشطته.

وتقترح الدراسة جملة من التوصيات الكفيلة بإصلاح المنظومة الوطنية للطب الشرعي تخص المراجعة الشاملة والعميقة للنصوص التشريعية والتنظيمية المؤطرة للمهنة، وإحداث إطار مؤسساتي وطني لنشاط الطب الشرعي، وتحسين جذري للعرض في مجال الطب الشرعي وأخيرا تحقيق أفضل إدماج لأنشطة الطب الشرعي في منظومة العدالة.

5020/2

اليوم بيان

المجلس الوطني لحقوق الإنسان يقدم نتائج دراسة حول أنشطة الطب الشرعي بالمغرب

ينظم المجلس الوطني لحقوق الإنسان، يومه الاثنين بالرباط، ندوة صحفية لتقديم دراسة تم إنجازها حول أنشطة الطب الشرعي تحت عنوان «أنشطة الطب الشرعي بالمغرب .. الحاجة إلى إصلاح شامل».

وأوضح بلاغ للمجلس أن هذه الدراسة، التي تم إنجازها بطلب من المجلس، تندرج في إطار المذكرات التي أعدتها المؤسسة لمواكبة النقاش الوطني حول إصلاح العدالة (المحكمة الدستورية، الدفع بعدم دستورية القوانين، المجلس الأعلى للسلطة القضائية).

وأضاف المصدر ذاته أنه بالنظر إلى أن الطب الشرعي هو أداة هامة للكشف عن حالات انتهاك حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني، أطلق المجلس الوطني لحقوق الإنسان دراسة بشأن أنشطة الطب الشرعي للمساهمة في إصلاح هذا القطاع الضروري للتدبير الجيد للعدالة.

وتهدف هذه الدراسة، حسب المصدر، إلى لفت الانتباه إلى القضايا الحاسمة ذات الصلة بنشاط الطب الشرعي وعلاقتها بحقوق الإنسان، سواء تعلق الأمر بالضحية أو بالمشتبه به أو بالشخص المدان وذلك خلال جميع مراحل المسلسل القضائي، كما تهدف إلى تحليل النصوص التشريعية والتنظيمية التي تخول تعيين طبيب كمساعد للعدالة وتهم الإشراف على أنشطته.

كما ترمي الدراسة إلى الوقوف، من خلال ملاحظة وتتبع بنيات وهياكل الطب الشرعي ومؤهلات الأطباء المتدخلين فيه، على بعض مظاهر القصور في المنظومة الوطنية للطب الشرعي وتقديم مقترحات وتوصيات إلى القطاعات الوزارية المعنية بهدف توفير إطار مؤسساتي لنشاط الطب الشرعي، مع إقامة شبكة من الهياكل المتجانسة والمتسقة والقابلة للتطوير تشمل أنظمة التتبع والتقييم بغرض الاستجابة لمتطلبات الفعالية والسلامة والمساواة بين المواطنين أمام القضاء.

وتسعى الدراسة أيضا إلى التشجيع على التنسيق الجيد بين الفاعلين المؤسساتيين وفاعلي المجتمع المدني من أجل خلق فضاء للتفكير ولوضع سياسات تتوخى النهوض بالطب الشرعي وبالتكوين في هذا المجال.

واستنادا على عمل توثيقي دقيق، تقدم الدراسة أبرز مقتضيات القانون الدولي لحقوق الإنسان في مجال الطب الشرعي كما تستعرض استعراضا شاملا كل المقتضيات القانونية المتعلقة بالمجال على المستوى الوطني.

وفضلا عن تحليل تلك النصوص، قامت الدراسة بعمل ميداني هم ثمان مدن بالمغرب مكن من الوقوف عند الوضعية الحالية لممارسة أنشطة الطب الشرعي، وكذا من تحديد الرهانات الأساسية المتعلقة بإصلاح منظومة الطب الشرعي بالمغرب.

وتقترح الدراسة جملة من التوصيات الكفيلة بإصلاح المنظومة الوطنية للطب الشرعي تهم المراجعة الشاملة والعميقة للنصوص التشريعية والتنظيمية المؤطرة للمهنة، وإحداث إطار مؤسساتي وطني لنشاط الطب الشرعي، وتحسين جذري للعرض في مجال الطب الشرعي وأخيرا تحقيق أفضل إدماج لأنشطة الطب الشرعي في منظومة العدالة.

6978/2

Annahar Al Maghribia
النهار المغربية
يومية مستقلة

الهيبة: المغرب له تحديات ترتبط بالتعاطي مع ظاهرة الهجرة

أكد المندوب الوزاري المكلف بحقوق الإنسان المحجوب الهيبة، الجمعة بالرباط، أن المغرب بلد له عمق تاريخي وتقاليد عريقة في مجال استقبال المهاجرين، وله أيضا تحديات ومشاكل ترتبط بالتعاطي مع هذه الظاهرة.

وأضاف الهيبة، لدى افتتاح ندوة إقليمية حول موضوع "حكامة الهجرة وحقوق الإنسان" تنظمها المندوبية والمجلس الوطني لحقوق الإنسان ومكتب المنظمة الدولية للهجرة، أن هذا اللقاء يعكس انفتاح المغرب في مجال حقوق الإنسان وتقاليده في استقبال الأجانب وتاريخيه في ما يرتبط بالهجرة وأيضا تفاعله مع منظومة الأمم المتحدة ومع خبرائها والمؤسسات والمنظمات غير الحكومية الوطنية والأجنبية.

وأبرز أن المشاركين في هذه الندوة سيناقشون الإشكاليات الكبرى المرتبطة بالهجرة، وسيتبادلون الممارسات الفضلى في مجال سياسات الهجرة والعلاقة بين القانون الدولي لحقوق الإنسان وحكامة الهجرة، لمعالجة وتتبع التوصيات الصادرة عن مختلف آليات الاتفاقية الأممية في ما يتعلق بحماية حقوق المهاجرين مهما كانت وضعيتهم.

وسجل الهيبة أن موضوع الهجرة ينبغي أن يناقش في إطار تعاون دولي وإقليمي، مؤكدا على أن المغرب سباق منذ مدة لفتح مثل هذه النقاشات العمومية وطنيا وإقليميا ودوليا.

من جهته، اعتبر رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان إدريس اليازمي أن تنظيم هذه الندوة يأتي في سياق تاريخي، حيث تشهد تدفقات الهجرة تحولات جوهرية وغير مسبوقة، مشيرا إلى أن هذه الظاهرة أضحت تمس في الوقت الرهن كافة بلدان المعمور.

وأضاف أن عولمة ظاهرة الهجرة نتج عنها تحول كبير في كثافة التنقل البشري لأسباب اقتصادية وسياسية وعلمية، وأيضا بحثا عن حياة أفضل، مشيرا إلى انه في الوجهات التقليدية للهجرة أضحى لتجذر الجاليات تأثير سياسي كبير، بالنظر إلى أن كل استحقاق انتخابي يفرز نقاشا وجدلا سياسيا واسعا.

وبعدما تطرق إلى هجرة الكفاءات التي أصبحت موضوع سياسات وطنية ودولية تستوجب التفكير بشكل معمق، خلص اليازمي إلى بروز حاجة ملحة للتعاطي مع تحدي مزدوج يتمثل في بلورة سياسة هجرة خاصة بكل بلد وجعلها في الآن ذاته تطابق المعايير الأكثر تقدما في ما يتعلق بالقانون الدولي.

من جانبها، أبرزت ممثلة المنظمة العالمية للهجرات بالمغرب ة أنك ستراوس أهمية الاتفاقية الدولية لحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم باعتبارها تشكل إطارا لحماية حقوق المهاجرين يمكن التعامل معه من منظور حقوقي دائم.

وأشارت إلى أن هناك أزمة مؤسساتية ونظرة خاطئة في التعاطي مع ظاهرة الهجرة تبرر العدد المحدود للدول التي صادقت على هذه الاتفاقية (46 دولة).

من جهتهم، أجمع باقي المتدخلين على أن هذه الندوة تشكل مناسبة لمناقشة سبل ووسائل التعاون على المستوى الإقليمي والدولي وفرصة لتعزيز التفاعل مع الآليات الأممية للرصد بهدف وضع أسس لانتظامية تقديم التقارير وضمان تتبع التوصيات.

وسينكب المشاركون في هذا اللقاء، من فاعلين وخبراء دوليين ووطنيين يمثلون اللجنة المعنية بحقوق العمال المهاجرين، والمفوضية السامية للأمم المتحدة لحقوق لإنسان، والمفوضية السامية للاجئين والمنظمة الدولية للهجرة، على تناول هذا الموضوع من خلال ثلاثة محاور أساسية تتمثل في ديناميات الهجرة في شمال وغرب إفريقيا، وإدارة التدفقات، سياسات إدماج وحقوق الإنسان: الأسس والممارسات الفضلى، والحماية الدولية للعمال المهاجرين، أي تقارير وأي تتبع للتوصيات، وأي سياسة "للنهوض" بالاتفاقية.

2/2807

القلم

ندوة صحفية للمجلس الوطني لحقوق الإنسان اليوم

22643/3

تقديم دراسة حول أنشطة الطب الشرعي بالمغرب

ينظم المجلس الوطني لحقوق الإنسان، اليوم الاثنين بالرباط، ندوة صحفية لتقديم دراسة تم إنجازها حول أنشطة الطب الشرعي تحت عنوان «أنشطة الطب الشرعي بالمغرب .. الحاجة إلى إصلاح شامل».

وأوضح بلاغ للمجلس أن هذه الدراسة، التي تم إنجازها بطلب من المجلس، تندرج في إطار المذكرات التي أعدتها المؤسسة لمواكبة النقاش الوطني حول إصلاح العدالة (المحكمة الدستورية، الدفع بعدم دستورية القوانين، المجلس الأعلى للسلطة القضائية).

وأضاف المصدر ذاته أنه بالنظر إلى أن الطب الشرعي هو أداة هامة للكشف عن حالات انتهاك حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني، أطلق المجلس الوطني لحقوق الإنسان دراسة بشأن أنشطة الطب الشرعي للمساهمة في إصلاح هذا القطاع الضروري للتدبير الجيد للعدالة.

وتهدف هذه الدراسة، حسب المصدر، إلى لفت الانتباه إلى القضايا الحاسمة ذات الصلة بنشاط الطب الشرعي وعلاقتها بحقوق الإنسان، سواء تعلق الأمر بالضحية أو بالمشتبه به أو بالشخص المدان وذلك خلال جميع مراحل المسلسل القضائي، كما تهدف إلى تحليل النصوص التشريعية والتنظيمية التي تخول تعيين طبيب كمساعد للعدالة وتهم الإشراف على أنشطته.

كما ترمي الدراسة إلى الوقوف، من خلال ملاحظة وتتبع بنيات وهياكل الطب الشرعي ومؤهلات الأطباء المتدخلين فيه، على بعض مظاهر القصور في المنظومة الوطنية للطب الشرعي وتقديم مقترحات وتوصيات إلى القطاعات الوزارية المعنية بهدف توفير إطار مؤسساتي لنشاط الطب الشرعي، مع إقامة شبكة من الهياكل المتجانسة والمتسقة والقابلة للتطوير تشمل أنظمة التتبع والتقييم بغرض الاستجابة لمتطلبات الفعالية والسلامة والمساواة بين المواطنين أمام القضاء.

وتسعى الدراسة أيضا إلى التشجيع على التنسيق الجيد بين الفاعلين المؤسساتيين وفاعلي المجتمع المدني من أجل خلق فضاء للتفكير ولوضع سياسات تتوخى النهوض بالطب الشرعي وبالتكوين في هذا المجال.

واستنادا على عمل توثيقي دقيق، تقدم الدراسة أبرز مقتضيات القانون الدولي لحقوق الإنسان في مجال الطب الشرعي كما تستعرض استعراضا شاملا كل المقتضيات القانونية المتعلقة بالمجال على المستوى الوطني.

وفضلا عن تحليل تلك النصوص، قامت الدراسة بعمل ميداني هم ثمان مدن بالمغرب مكن من الوقوف عند الوضعية الحالية لممارسة أنشطة الطب الشرعي، وكذا من تحديد الرهانات الأساسية المتعقلة بإصلاح منظومة الطب الشرعي بالمغرب.

وتقترح الدراسة جملة من التوصيات الكفيلة بإصلاح المنظومة الوطنية للطب الشرعي تهم المراجعة الشاملة والعميقة للنصوص التشريعية والتنظيمية المؤطرة للمهنة، وإحداث إطار مؤسساتي وطني لنشاط الطب الشرعي، وتحسين جذري للعرض في مجال الطب الشرعي وأخيرا تحقيق أفضل إدماج لأنشطة الطب الشرعي في منظومة العدالة.

اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان تقرأ واقع سجون جهة الشمال

HISPRESS
الجمعة 5 يوليو 2013 | | 8:17
بقلم : محمد حمضي

بعد عملية المسح التي قامت بها اللجنة الجهوية لحقوق الإنسالن بطنجة لخمسة سجون (وزان ، تطوان ، القصر الكبير ، أصيلا ، وادي لاو) من أصل ثمانية بجهة نفوذها الترابي ، وبعد الندوة الصحفية للمجلس الوطني لحقوق الإنسان حول واقع السجون المغربية والتوصيات المائة المعلن عنها ، تستضيف قاعة غرفة التجارة والصناعة والخدمات بمدينة تطوان يوم الجمعة 5 يونيه ابتداءا من الساعة الرابعة مساء ندوة حول " واقع سجون جهة طنجة تطوان " تنظمها اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان لجهة الشمال .

الندوة التي ستنطلق بكلمة السيدة سلمى الطود رئيسة اللجنة الجهوية ،و سيدير أشغالها الأستاذ محمد حمضي ، ستقدم خلالها الأستاذة نجاة الشنتوف مداخلة تحت عنوان : البنية التحتية : الاكتضاض وترشيد سياسة الاعتقال الاحتياطي . أما الأستاذ عبد الرحيم هاني فسيقدم في مداخلته العناوين الكبرى لواقع سجون الجهة على ضوء التقرير التركيبي الذي أعدته اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان . ويختم الأستاذ محمد العسري بمداخلة تحت عنوان : أنسنة السجون من خلال حماية السجين على المستوى الاجتماعي والثقافي والأثر الإيجابي لإنفتاح المؤسسة السجنية على العالم الخارجي .

والي امن العيون السابق يفاجئ اللجنة الجهوية لحقوق الانسان: زار المقر واكد على ان الالتزام بالبروتوكول المتفق عليه

كود العيون
الجمعة 5 يوليوز 2013 - 13:54

فاجأ والي امن العيون السابق السيد محتات عبد الباسط اللجنة الجهوية لحقوق الانسان العيون– السمارة بزيارة لمقرها صباح اليوم. الزيارة استحسنها رئيس واطر اللجنة وفق مصدر ل"كود"

وتعتبر الزيارة اشارة قوية للوالي الجديد، وفق ما علمته "كود" من اللجنة بانها شريك قوي لا يجب الاستهانة بدوره. والزيارة كذلك تأكيد على ضرورة الالتزام بالبروتوكول المتفق عليه

ويشار الى ان رئيس اللجنة والمدير التنفيذي عقدوا سلسلة من الاجتماعات مع المسؤولين الامنيين المحليين من اجل الوصول الى صياغة نهائية لبروتوكول تفاهم

طنجة

649-7

حقوقيون يناقشون واقع السجون على ضوء تقرير المجلس الوطني لحقوق الإنسان

نظمت اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بطنجة، الجمعة الاخير، لقاء حول "واقع السجون بالجهة على ضوء تقرير المجلس الوطني لحقوق الإنسان".

وتضمن اللقاء مداخلات تتمحور حول "واقع السجون بالجهة" و"ظاهرة الاكتظاظ وترشيد الاعتقال الاحتياطي"، إضافة إلى "حماية حقوق السجناء ورهان أنسنة السجون". كما أن النقاش كان مناسبة لمساهمة كل المهتمين والفاعلين من أجل بلورة جملة من الاقتراحات لتفعيل توصيات المجلس الوطني لحقوق الإنسان الصادرة حول السجون.

وهدف اللقاء إلى المساهمة في النقاش الوطني حول أوضاع المؤسسات السجنية والتداول حول أحوال النزلاء، والنزيلات بها الذين يقضون مددا يفترض أن يتمتعوا خلالها بكافة الحقوق الإنسانية الأساسية في شموليتها وكونيتها، كما نص عليها الدستور والمواثيق والاتفاقيات الدولية.

كما جاء اللقاء من أجل إشراك كل المهتمين بالواقع السجني في مناقشة وبحث سبل تحسين معاملة السجينات والسجناء لتجاوز بعض الاختلالات والانتهاكات والوصول إلى إقرار القواعد النموذجية الدنيا لمعاملة السجناء.

يذكر أن المجلس الوطني أصدر في أكتوبر 2012 تقريرا موضوعاتيا حول وضعية السجون والسجناء معنون بـ"أزمة السجون مسؤولية مشتركة : 100 توصية من أجل حماية حقوق السجينات والسجناء". وقد توخى المجلس في إعداد التقرير الوقوف بشكل موضوعي ودقيق على الانتهاكات التي قد تمس حقوق السجناء وتحديد الأسباب المباشرة وغير المباشرة لوقوعها وتقديم توصيات بخصوص اتخاذ تدابير تشريعية وإدارية استباقية وتدابير عملية لمعالجة الإشكالات التي تمت معاينتها، والتصدي للانتهاكات التي تم الوقوف عليها.

وتضمن التقرير خلاصات وتوصيات المجلس حول تدبير المؤسسات السجنية وتسييرها، تفعيل القوانين والمساطر، عدالة الأحداث، النساء السجينات والسجناء المصابين بالأمراض النفسية والأشخاص في وضعية إعاقة والسجناء الأجانب والمدمنين والمصابين بأمراض مزمنة، وكذلك الاختلالات التشريعية والميزانية.

اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان تقرأ واقع سجون جهة الشمال

بقلم : محمد حمضي

بعد عملية المسح التي قامت بها اللجنة الجهوية لحقوق الإنسالن بطنجة لخمسة سجون (وزان ، تطوان ، القصر الكبير ، أصيلا ، وادي لاو) من أصل ثمانية بجهة نفوذها الترابي ، وبعد الندوة الصحفية للمجلس الوطني لحقوق الإنسان حول واقع السجون المغربية والتوصيات المائة المعلن عنها ، تستضيف قاعة غرفة التجارة والصناعة والخدمات بمدينة تطوان يوم الجمعة 5 يونيه ابتداءا من الساعة الرابعة مساء ندوة حول " واقع سجون جهة طنجة تطوان " تنظمها اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان لجهة الشمال .

الندوة التي ستنطلق بكلمة السيدة سلمى الطود رئيسة اللجنة الجهوية ،و سيدير أشغالها الأستاذ محمد حمضي ، ستقدم خلالها الأستاذة نجاة الشنتوف مداخلة تحت عنوان : البنية التحتية : الاكتضاض وترشيد سياسة الاعتقال الاحتياطي . أما الأستاذ عبد الرحيم هاني فسيقدم في مداخلته العناوين الكبرى لواقع سجون الجهة على ضوء التقرير التركيبي الذي أعدته اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان . ويختم الأستاذ محمد العسري بمداخلة تحت عنوان : أنسنة السجون من خلال حماية السجين على المستوى الاجتماعي والثقافي والأثر الإيجابي لإنفتاح المؤسسة السجنية على العالم الخارجي .

اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بطنجة تنظم لقاء بتطوان حول "واقع السجون بالجهة على ضوء تقرير المجلس الوطني لحقوق الإنسان"

4 يوليو 2013 | 23:20

الشمال ميديا:

تنظم اللجنة الجهوية لحقوق الانسان بطنجة لقاء حول ''واقع السجون بالجهة على ضوء تقرير المجلس الوطني لحقوق الانسان'' وذلك يوم الجمعة 5 يوليوز 2013 على الساعة الرابعة بعد الزوال بقاعة الندوات بغرفة التجارة و الصناعة والخدمات بمدينة تطوان.

ويهدف هذا اللقاء إلى المساهمة في النقاش الوطني حول أوضاع المؤسسات السجنية والتداول حول أحوال النزلاء والنزيلات بها الذين واللائي يقضون مددا يفترض أن يتمتعوا خلالها بكافة الحقوق الإنسانية الأساسية في شموليتها وكونيتها، كما نص عليها الدستور والمواثيق والاتفاقيات الدولية. كما يروم هذا اللقاء إشراك كل المهتمين بالواقع السجني في مناقشة و بحث سبل تحسين معاملة السجينات والسجناء لتجاوز بعض الاختلالات و الانتهاكات والوصول إلى إقرار القواعد النموذجية الدنيا لمعاملة السجناء.

ويتضمن اللقاء مداخلات تتمحور حول ''واقع السجون بالجهة'' و''ظاهرة الاكتظاظ وترشيد الاعتقال الاحتياطي''، إضافة إلى '' حماية حقوق السجناء ورهان أنسنة السجون ''. وسيكون النقاش مناسبة لمساهمة كل المهتمين والفاعلين من أجل بلورة جملة من الاقتراحات لتفعيل توصيات المجلس الوطني لحقوق الانسان الصادرة حول السجون.

يذكر أن المجلس الوطني أصدر في أكتوبر 2012 تقريرا موضوعاتيا حول وضعية السجون والسجناء معنون بـ''أزمة السجون مسؤولية مشتركة : 100 توصية من أجل حماية حقوق السجينات والسجناء''. . وقد توخى المجلس في إعداد التقرير الوقوف بشكل موضوعي ودقيق على الانتهاكات التي قد تمس حقوق السجناء وتحديد الأسباب المباشرة وغير المباشرة لوقوعها وتقديم توصيات بخصوص اتخاذ تدابير تشريعية وإدارية استباقية وتدابير عملية لمعالجة الإشكالات التي تمت معاينتها والتصدي للانتهاكات التي تم الوقوف عليها.

وتضمن التقرير خلاصات وتوصيات المجلس حول تدبير المؤسسات السجنية وتسييرها، تفعيل القوانين والمساطر، عدالة الأحداث، النساء السجينات والسجناء المصابين بالأمراض النفسية والأشخاص في وضعية إعاقة والسجناء الأجانب والمدمنين والمصابين بأمراض مزمنة، وكذلك الاختلالات التشريعية والميزانية.

عائلات معتقلين سياسيين تحتجّ أمام المجلس الوطني لحقوق الإنسان بالمغرب

خاضت عائلات معتقلين سياسيين منتمين إلى الاتحاد الوطني لطلبة المغرب وحركة 20 فيفري والنهج الديمقراطي القاعدي، وقفة احتجاج أمام المجلس الوطني لحقوق الإنسان، ردّد خلالها المشاركون شعارات تطالب بإطلاق سراح المعتقلين السياسيين، كما عرفت إلقاء كلمات من طرف ذوي المعتقلين.

وحمل المشاركون في الوقفة ، لافتات تطالب الدولة المغربية بوقف تسخير القضاء ضد الشعب ومطالب"، وإنقاذ حياة المعتقلين السياسيين المضربين عن الطعام بسجون النظام المغربي، كما انتقدوا حزب العدالة والتنمية الذي يقود الحكومة عبر لافتة حملت شعار "لا عدالة تنمية غير القمع والتصفية".

و قالت أسماء صباح، معتقلة من الاتحاد الوطني لطلبة المغرب، في كلمة ألقتها أثناء الوقفة، إنّ سعْي الدولة من خلال مخططاتها لتكسير العلاقة بين المعتقلين وعائلاتهم لم تؤتِ أكلها، "لأنّ الاعتقال لا يزيد العائلات إلا تعلقا بأبنائها".

وأضافت أنّ اعتقالها تمّ من الحي الجامعي التابع لجامعة ظهر المهراز بفاس، بعد مقاطعة الامتحانات الدورة الاستثنائية، قائلة إن "جحافل من قوات الأمن قامت باقتحام حي الاناث وتوجهت إلى غرفة داخل الحيّ كانت تحتمي بها بعض المناضلات، حيث ركل عناصر الأمن الباب لمدة نصف ساعة، قبل اقتلاعه بمجموعة من الآلات، وتم الاعتقال في جو رهيب من الشتم والسب".

و أضافت أنها، اقتيدت رفقة زميلة لها إلى ولاية الأمن ، و قالت " بدأت الطقوس التي يعلمها الجميع، وقضينا يومين في الولاية، في ظروف نفسية رهيبة، بسبب البرد والشتاء، وبدون أفرشة، حيث أعطونا غطاءين فقط ونحن ثلاثة"، وأضاف أنّ الأكل الذي تأتي به العائلات لا يصل إليهن وأنّ توقيع المحاضر تمّ تحت الضرب والتهديد بالاغتصاب الجماعي".

وتحدثت عن ظروف الاعتقال في سجن عين قادوس، موضحة أن شروط الاعتقال كانت لا إنسانية، مبدية إصرارها على الصمود بقولها "إذا كان النظام المغربي يعتقد أنه سيكرس عزيمتنا فهذا لن يزيدنا إلا إصرارا على الاستمرار إلى الأمام".

المجلس الجهوي لحقوق الانسان في دورة تكوينية لفائدة القضاة و المحامين حول "شروط المحاكمة العادلة"

كتبه هيئة التحريرأخبار عاجلةيوليو 4, 2013

نظمت اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بني ملال خريبكة ،دورة تكوينية حول موضوع "شروط المحاكمة العادلة من خلال القوانين الوطنية و الأليات الحمائية الدولية" لفائدة المحامين و القضاة بجهة بني ملال خريبكة،و بعض أعضاء اللجنة الجهوية ،يومي 21 و 22 يونيو 2013 بفندق شمس بين الويدان بإقليم أزيلال.

انطلقت أشغال الدورة التكوينية،التي حضرها 50 مشاركا من القضاة والمحامين وبعض أعضاء اللجنة الجهوية بكلمة ترحيبية للسيد رئيس اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بني ملال خريبكة الأستاذ علال البصراوي،الذي أكد أن تنتظيم هذه الورشة يدخل في إطار تنفيذ برنامج اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بني ملال خريبكة في مجال النهوض بثقافة حقوق الإنسان و تحديدا إعمال المنقاربة الحقوقية في العديد من المجالات و من طرف الكثير من الجهات خاصة تلك المكلفة بإنفاذ القانون.

بعد ذلك اشتغل المشاركون في ورشتين:ورشة أولى حول شروط المحاكمة العادلة من خلال القوانين الوطنية،أطرها الدكتور عبد السلام المريني خبير في حقوق الإنسان.و الورشة التانية ركزت على شروط المحاكمة العادلة في ضوء الآليات الحمائية الدولية،أطرها الأستاذ محمد السكتاوي رئيس فرع منظمة العفو الدولية بالمغرب.

و بعد نقاش عميق و مستفيض و دراسة حالات عملية خرج المشاركون بعدد من التوصيات همت على الخصوص ملاءمة القوانين الوطنية للمواثيق الدولية خاصة القانون الجنائي و المسطرة الجنائية، قانون الحريات العامة.

اليوسفية: أحد أعضاء النقابة الوطنية للعدل يخوض اعتصاما مفتوحا وإضرابا عن الطعام ببهو المحكمة الابتدائية باليوسفية

متابعة : نورالدين الطويليع ـ يوسف الإدريسي.

دخل أحد أعضاء النقابة الوطنية للعدل باليوسفية في اعتصام مفتوح وإضراب عن الطعام منذ صباح أمس الأربعاء ببهو المحكمة الابتدائية باليوسفية احتجاجا منه على ما اعتبره إجهاز وزارة العدل على الحريات النقابية واستمرار مقاطعة الوزير للحوار مع النقابة، وتنديدا بالتنقيلات التعسفية التي تطال مناضلي نقابته على امتداد التراب الوطني، وتضامنا مع ضحايا الهجوم على الحريات النقابية في كل من وجدة والحسيمة وتازة.

الفاعل النقابي والناشط الحقوقي في صفوف المجلس الوطني لحقوق الإنسان أكد لنا أثناء اتصالنا به أنه ماض في اعتصامه حتى تحقيق مطالب نقابته، وأشار إلى أن قوات الأمن باليوسفية تدخلت البارحة، وطلبت منه بطريقة ودية مغادرة بهو المحكمة تنفيذا لأوامر تلقتها من جهات عليا تفيد بوجوب إغلاق المحكمة فور انتهاء فترة العمل، فوافق على طلبها ليواصل اعتصامه أمام باب المحكمة، حيث قضى ليلة كاملة هناك، ثم عاد صباح اليوم إلى بهو المحكمة ليستمر في اعتصامه المفتوح.

يشار إلى أن النقابة الوطنية للعدل باليوسفية نظمت عدة وقفات احتجاجية للمطالبة بتحقيق ملف مركزيتها النقابية المطلبي.

متابعة : نورالدين الطويليع ـ يوسف الإدريسي.

دخل أحد أعضاء النقابة الوطنية للعدل باليوسفية في اعتصام مفتوح وإضراب عن الطعام منذ صباح أمس الأربعاء ببهو المحكمة الابتدائية باليوسفية احتجاجا منه على ما اعتبره إجهاز وزارة العدل على الحريات النقابية واستمرار مقاطعة الوزير للحوار مع النقابة، وتنديدا بالتنقيلات التعسفية التي تطال مناضلي نقابته على امتداد التراب الوطني، وتضامنا مع ضحايا الهجوم على الحريات النقابية في كل من وجدة والحسيمة وتازة.

الفاعل النقابي والناشط الحقوقي في صفوف المجلس الوطني لحقوق الإنسان أكد لنا أثناء اتصالنا به أنه ماض في اعتصامه حتى تحقيق مطالب نقابته، وأشار إلى أن قوات الأمن باليوسفية تدخلت البارحة، وطلبت منه بطريقة ودية مغادرة بهو المحكمة تنفيذا لأوامر تلقتها من جهات عليا تفيد بوجوب إغلاق المحكمة فور انتهاء فترة العمل، فوافق على طلبها ليواصل اعتصامه أمام باب المحكمة، حيث قضى ليلة كاملة هناك، ثم عاد صباح اليوم إلى بهو المحكمة ليستمر في اعتصامه المفتوح.

يشار إلى أن النقابة الوطنية للعدل باليوسفية نظمت عدة وقفات احتجاجية للمطالبة بتحقيق ملف مركزيتها النقابية المطلبي.

أرضية حول "واقع السجون بالجهة على ضوء تقرير المجلس الوطني لحقوق الانسان" الجمعة 05 يوليوز 2013 بقاعة الندوات بغرفة التجارة والصناعة والخدمات بتطوان

شكلت مرحلة التسعينات عقد القطع مع ماض عرف بانتهاكات في مجال حقوق الإنسان وبداية التأسيس لمسار عرف بالانخراط في المنظومة العالمية لحقوق الإنسان، بدءا من المراجعة الدستورية لسنة 1992 الذي أقر لأول مرة في تصديره على تشبث المملكة المغربية بحقوق الإنسان كما هي متعارف عليها عالميا، هذا التأسيس تم تأكيده في دستور 1996.

وإذا كانت هذه المرحلة قد شهدت إحداث آليات ومؤسسات وطنية لحماية حقوق الإنسان مثل المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان، ديوان المظالم، وزارة حقوق الإنسان، فإن المراجعة الأخيرة لدستور 2011 أكدت في تصديره على ثلاثة مبادئ أساسية :

- الخيار الذي لا رجعة فيه في بناء دولة ديمقراطية يسودها الحق والقانون.
- مواصلة العزم نحو توطيد مؤسسات دولة حديثة.
- التعهد بالالتزام بما تقتضيه مواثيق ومبادئ حقوق الإنسان كما هي متعارف عليها عالميا.
- الإقرار بسمو المواثيق والمعاهدات الدولية على القانون الوطني.

وفي إطار انشغال المنتظم الدولي بموضوع خلق مؤسسات وطنية تعنى بحقوق الإنسان، شكلت مبادئ باريس تقدما مهما في هذا الإطار حينما حددت طبيعة واختصاص وتشكيلة هذه الآليات.

وانخراطا من المغرب في السيرورة العالمية لمنظومة حقوق الإنسان، وتنفيذا لالتزاماته الدولية، نصت المادة 161 من دستور 2011 على دسترة المجلس الوطني لحقوق الإنسان كمؤسسة وطنية، أنيطت به مهمة الحماية والدفاع عن حقوق الإنسان والحريات، والنهوض بها وضمان ممارستها الكاملة.

وبناء على المادة 11 من الظهير المؤسس للمجلس الوطني، الذي يضع ضمن اختصاصاته زيارة السجون ومراكز الاحتجاز.

واعتبارا لكون اللجان الجهوية هي آلية من آليات المجلس الوطني، تم إحداثها في إطار سياسة القرب من المواطنين لحماية حقوقهم والنهوض بها.

وتفعيلا لهذا الدور قامت اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان جهة طنجة تطوان بزيارة لبعض سجون الجهة " وزان- وادي لاو – القصر الكبير- تطوان وأصيلة ".

كان الهدف من تنظيمها الوقوف على أحوال السجينات والسجناء داخل هذه المؤسسات وتقديم ملاحظات وتوصيات آنية و مستعجلة، وتحرير تقرير رفع إلى المجلس الوطني الذي أصدر بدوره تقريرا وطنيا هاما وشاملا تضمن مائة توصية.

يأتي تنظيم هذا اللقاء حول موضوع " واقع السجون بالجهة على ضوء تقرير المجلس الوطني لحقوق الانسان" بهدف التداول حول أوضاع مؤسسة تعنى بأشخاص يقضون فترة الاعتقال في زمن محدود، لكنه في نفس الآن زمن يفرض تمتعهم بكافة الحقوق الإنسانية الأساسية في شموليتها و كونيتها كما نصت عليها المواثيق والاتفاقيات الدولية، وخصوصا القواعد النموذجية لمعاملة السجناء.

هذا اللقاء نهدف من ورائه داخل اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان جهة طنجة تطوان، تكسير جدار الصمت، والتعرية عن واقع مؤسسة كانت إلى عهد قريب مغلقة بالكامل، وذلك في اطار نقاش وحوار هادئ، نرتئي من ورائه مشاركتكم قلق التساؤل حول مدى نجاعة السياسة العقابية التي تقوم عليها فلسفة القانون الجنائي الحالي، التي تتجسد في واقع لايخلو من انتهاكات تعرفها فضاءات هذه المؤسسة، وبين السياسة الجنائية البديلة التي يريد المغرب تبنيها والتي تقوم على مقاربة الإدماج، وليس العقاب.

وضعية السجون بالجهة موضوع لقاء تواصلي بتطوان

تنظم اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان لجهة طنجة تطوان لقاء تواصليا يوم الجمعة 5 يوليوز حول موضوع ''وضعية السجون بجهة طنجة – تطوان على ضوء تقرير المجلس الوطني لحقوق الانسان '' والذي سيحتضنه مقر غرفة التجارة والصناعة والخدمات لولاية تطوان .

ويعد هذا اللقاء الأول من نوعه على مستوى جهة طنجة – تطوان بعد قيام اللجنة الجهوية بعدة زيارات ميدانية للعديد من المؤسسات السجنية بالجهة ترتب عنها تقارير مفصلة رفعت إلى أجهزة المجلس الوطني لحقوق الإنسان .

وسيشارك في هذا اللقاء مندوبو ورؤساء المصالح الخارجية لبعض القطاعات الحكومية، ومدير الأكاديمية الجهوية للتربية والتكوين بجهة طنجة – تطوان ومدراء المؤسسات السجنية بالجهة والسلطة القضائية وفعاليات المجتمع المدني .

عمر أبراق

بلاغ صحفي للجنة الجهوية لحقوق الإنسان بطنجة

تنظم اللجنة الجهوية لحقوق الانسان بطنجة لقاء حول "واقع السجون بالجهة على ضوء تقرير المجلس الوطني لحقوق الانسان" وذلك يوم الجمعة 5 يوليوز 2013 على الساعة الرابعة بعد الزوال بقاعة الندوات بغرفة التجارة و الصناعة والخدمات بمدينة تطوان.
ويهدف هذا اللقاء إلى المساهمة في النقاش الوطني حول أوضاع المؤسسات السجنية والتداول حول أحوال النزلاء والنزيلات بها الذين واللائي يقضون مددا يفترض أن يتمتعوا خلالها بكافة الحقوق الإنسانية الأساسية في شموليتها وكونيتها، كما نص عليها الدستور والمواثيق والاتفاقيات الدولية. كما يروم هذا اللقاء إشراك كل المهتمين بالواقع السجني في مناقشة و بحث سبل تحسين معاملة السجينات والسجناء لتجاوز بعض الاختلالات و الانتهاكات والوصول إلى إقرار القواعد النموذجية الدنيا لمعاملة السجناء.
ويتضمن اللقاء مداخلات تتمحور حول "واقع السجون بالجهة" و"ظاهرة الاكتظاظ وترشيد الاعتقال الاحتياطي"، إضافة إلى " حماية حقوق السجناء ورهان أنسنة السجون ". وسيكون النقاش مناسبة لمساهمة كل المهتمين والفاعلين من أجل بلورة جملة من الاقتراحات لتفعيل توصيات المجلس الوطني لحقوق الانسان الصادرة حول السجون.

يذكر أن المجلس الوطني أصدر في أكتوبر 2012 تقريرا موضوعاتيا حول وضعية السجون والسجناء معنون بـ"أزمة السجون مسؤولية مشتركة : 100 توصية من أجل حماية حقوق السجينات والسجناء". . وقد توخى المجلس في إعداد التقرير الوقوف بشكل موضوعي ودقيق على الانتهاكات التي قد تمس حقوق السجناء وتحديد الأسباب المباشرة وغير المباشرة لوقوعها وتقديم توصيات بخصوص اتخاذ تدابير تشريعية وإدارية استباقية وتدابير عملية لمعالجة الإشكالات التي تمت معاينتها والتصدي للانتهاكات التي تم الوقوف عليها.
وتضمن التقرير خلاصات وتوصيات المجلس حول تدبير المؤسسات السجنية وتسييرها، تفعيل القوانين والمساطر، عدالة الأحداث، النساء السجينات والسجناء المصابين بالأمراض النفسية والأشخاص في وضعية إعاقة والسجناء الأجانب والمدمنين والمصابين بأمراض مزمنة، وكذلك الاختلالات التشريعية والميزانية.

تذكير
النشاط : "واقع السجون بالجهة على ضوء تقرير المجلس الوطني لحقوق الإنسان"
التاريخ : الجمعة 5 يوليوز 2013
المكان : قاعة الندوات بغرفة التجارة و الصناعة والخدمات بمدينة تطوان.
التوقيت : الرابعة بعد الزوال
الاتصال : اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بطنجة (06.61.987461/05.39.94.53.52)

المنعطف
جريدة يومية شاملة
www.almounaataf.ma

احتفاءا بالذكرى السنوية العاشرة لدخول اتفاقية حماية حقوق العمال المهاجرين حيز التنفيذ

باحثون ينبهون تنامي العنصرية والهجرة في المنطقة المغاربية

■ منير امحيمدات

■ فاطمة الزهراء جيور

نبه باحثون في مجال الهجرة من تنامي موجة العنصرية ضد المهاجرين من جنوب الصحراء في المنطقة المغاربية، و من تحول هذه البلدان من مجال لتصدير الهجرة لمجال للاستقرار و استقبال مهاجرين من الشمال.

ودعت إنك ستراوش ممثلة المنظمة العالمية للهجرات الدول المعنية بقضية الهجرة، إلى اتباع سياسات تحترم حقوق الإنسان خصوصا فيما يتعلق بحماية حدودها، مبرزة أهمية الاتفاقيات الدولية لحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم باعتبارها تشكل إطار لحماية حقوق المهاجرين يمكن التعامل معه من منظور حقوقي دائم.

وأكدت ستراوش خلال الندوة الإقليمية التي نظمتها المندوبية الوزارية المكلفة بحقوق الانسان، بشراكة مع المجلس الوطني لحقوق الانسان ومكتب المنظمة الدولية للهجرة،حول "حكامة الهجرة وحقوق الانسان" أن حقوق المهاجرين يمكن التعامل معه من منظور حقوقي دائم، مشيرة إلى أن هناك أزمة مؤسساتية ونظرة خاطئة في التعاطي مع ظاهرة الهجرة تبرز العدد المحدود للدول التي صادقت على هذه الاتفاقية (46دولة).

ومن جهته أكد محجوب الهيبة، المندوب الوزاري المكلف بحقوق الانسان خلال ترأسه للجلسة الافتتاحية، الجمعة الماضية بالرباط، أن التحولات التي عرفتها الهجرة وتنقل الأشخاص على الصعيد العالمي والتي أصبحت تطرح تحديات على مجتمعات الاستقبال وتهيمن على المواضيع السياسية في بعض البلدان؛ معتبرا أنه وأمام هذه التحولات التي عرفتها الظاهرة ينبغي مناقشة موضوع الهجرة في إطار تعاون دولي وإقليمي، مؤكدا على أن المغرب سباق منذ مدة لفتح مثل هذه النقاشات العمومية وطنيا وإقليميا ودوليا.

إلى ذلك، أبرز إدريس اليـزمي، رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان، إن تنظيم هذه الندوة يأتي في سياق تاريخي، حيث تشهد تدفقات الهجرة تحولات جوهرية وغير مسبوقة، مشيرا إلى أن هذه الظاهرة أضحت تمس في الوقت الرهن كافة بلدن المعمور.

وأضاف أن عولمة ظاهرة الهجرة نتج عنها تحول كبير في كثافة التنقل البشري لأسباب اقتصادية وسياسية وعلمية، وأيضا بحثا عن حياة أفضل، مشيرا إلى انه في الوجهات التقليدية للهجرة أضحى لتجذر الجاليات تاثير سياسي كبير، بالنظر إلى أن كل استحقاق انتخابي يفرز نقاشا وجدلا سياسيا واسعا.

من جانبه انتقد ممثل مكتب المفوضية السامية للأمم المتحدة لحقوق الإنسان، ابراهيم سلامة، ما سماه بالأزمة المزدوجة التي تعرفها ظاهرة الهجرة أمام غياب آليات دولية وأممية لحماية حقوق المهاجرين خصوصا النساء والأطفال، "وهو الامر الذي يجعل أغلب الدول غير قادرة على التعامل مع الهجرة بشكل إيجابي يحترم حقوق الإنسان" يضيف سلامة.

وتجدر الإشارة إلى أن هذه التظاهرة، التي يشارك فيها فاعلين وخبراء دوليين ووطنيين يمثلون اللجنة المعنية بحقوق العمال المهاجرين، والمفوضية السامية للأمم المتحدة لحقوق الإنسان، والمفوضية السامية للاجئين والمنظمة الدولية للهجرة، وتأتي في إطار الاحتفال بالذكرى السنوي العاشرة لدخول الاتفاقية لحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفرادهم حيز التنفيذ، وفي ظل ظرفية دولية تتميز بتطور ملحوظ لظاهرة التنقلات البشرية، واستمرار انتهاكات حقوق المهاجرين.

3/1692

بلاغ صحفي للجنة الجهوية لحقوق الإنسان بطنجة

تنظم اللجنة الجهوية لحقوق الانسان بطنجة لقاء حول "واقع السجون بالجهة على ضوء تقرير المجلس الوطني لحقوق الانسان" وذلك يوم الجمعة 5 يوليوز 2013 على الساعة الرابعة بعد الزوال بقاعة الندوات بغرفة التجارة و الصناعة والخدمات بمدينة تطوان.
ويهدف هذا اللقاء إلى المساهمة في النقاش الوطني حول أوضاع المؤسسات السجنية والتداول حول أحوال النزلاء والنزيلات بها الذين واللائي يقضون مددا يفترض أن يتمتعوا خلالها بكافة الحقوق الإنسانية الأساسية في شموليتها وكونيتها، كما نص عليها الدستور والمواثيق والاتفاقيات الدولية. كما يروم هذا اللقاء إشراك كل المهتمين بالواقع السجني في مناقشة و بحث سبل تحسين معاملة السجينات والسجناء لتجاوز بعض الاختلالات و الانتهاكات والوصول إلى إقرار القواعد النموذجية الدنيا لمعاملة السجناء.
ويتضمن اللقاء مداخلات تتمحور حول "واقع السجون بالجهة" و"ظاهرة الاكتظاظ وترشيد الاعتقال الاحتياطي"، إضافة إلى " حماية حقوق السجناء ورهان أنسنة السجون ". وسيكون النقاش مناسبة لمساهمة كل المهتمين والفاعلين من أجل بلورة جملة من الاقتراحات لتفعيل توصيات المجلس الوطني لحقوق الانسان الصادرة حول السجون.

يذكر أن المجلس الوطني أصدر في أكتوبر 2012 تقريرا موضوعاتيا حول وضعية السجون والسجناء معنون بـ"أزمة السجون مسؤولية مشتركة : 100 توصية من أجل حماية حقوق السجينات والسجناء". . وقد توخى المجلس في إعداد التقرير الوقوف بشكل موضوعي ودقيق على الانتهاكات التي قد تمس حقوق السجناء وتحديد الأسباب المباشرة وغير المباشرة لوقوعها وتقديم توصيات بخصوص اتخاذ تدابير تشريعية وإدارية استباقية وتدابير عملية لمعالجة الإشكالات التي تمت معاينتها والتصدي للانتهاكات التي تم الوقوف عليها.
وتضمن التقرير خلاصات وتوصيات المجلس حول تدبير المؤسسات السجنية وتسييرها، تفعيل القوانين والمساطر، عدالة الأحداث، النساء السجينات والسجناء المصابين بالأمراض النفسية والأشخاص في وضعية إعاقة والسجناء الأجانب والمدمنين والمصابين بأمراض مزمنة، وكذلك الاختلالات التشريعية والميزانية.

تذكير
النشاط : "واقع السجون بالجهة على ضوء تقرير المجلس الوطني لحقوق الإنسان"
التاريخ : الجمعة 5 يوليوز 2013
المكان : قاعة الندوات بغرفة التجارة و الصناعة والخدمات بمدينة تطوان.
التوقيت : الرابعة بعد الزوال
الاتصال : اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بطنجة (06.61.987461/05.39.94.53.52)

AL BAYANE

El Hiba, délégué interministériel aux droits de l'Homme

Le Maroc possède des traditions authentiques en matière d'accueil des migrants

Le délégué interministériel aux droits de l'Homme, Mahjoub El Hiba, a affirmé, lors d'un séminaire vendredi à Rabat, que le Maroc possède des traditions authentiques en matière d'accueil de migrants, mais affronte également des défis liés à ce phénomène.

Cette rencontre reflète l'ouverture du Maroc sur les droits de l'Homme, l'authenticité de ses traditions et son histoire en matière d'accueil des migrants ainsi que son interaction avec le système des Nations unies, les institutions nationales des droits de l'Homme et les Organsinassions non-gouvernementales nationales et internationales, a indiqué M. El Hiba à l'ouverture d'un séminaire régional sur la "Gouvernance des migrations et droits de l'Homme", organisé conjointement par la Délégation interministérielle aux droits de l'Homme, le Conseil national des droits de l'Homme (CNDH) et le Bureau du Maroc de l'Organisation internationale pour les migrations (OIM).

Les participants à cette rencontre doivent traiter notamment des mouvements migratoires Sud/Sud, des bonnes pratiques en matière de politique migratoire et de la relation à établir entre droit international des droits de l'Homme et gouvernance des migrations.

Ce séminaire permet également d'aborder les modalités de coopération inter-régionales et internationales et présente une opportunité de promouvoir l'interactivité avec les mécanismes onusiens de monitoring des droits des migrants en vue d'asseoir les bases d'une pratique de soumission régulière des rapports et de suivi des recommandations. Le sujet de la migration devrait être abordé dans le cadre d'une coopération internationale et régionale, a dit M. El Hiba, soulignant que le Maroc a été avant-gardiste dans le lancement de ce genre de débat public, sur les plans national, régional et international.

Le président du CNDH, Driss El Yazami, a de son côté indiqué que ce séminaire intervient dans un contexte où les flux migratoires connaissent des transformations sans précédent, estimant que ce phénomène touche actuellement tous les pays du monde.

La mondialisation de la migration a engendré un grand changement dans la culture de la mobilité humaine pour des raisons notamment politiques et économiques, mais également dans le but de rechercher une meilleure qualité de vie, a relevé M. El Yazami, soulignant que dans les pays d'accueil traditionnels, le phénomène de la migration soulève une large polémique, notamment à l'occasion des échéances électorales.

Après avoir évoqué l'émigration des compétences, devenue un sujet qui nécessite une réflexion profonde et la mise en place de politiques appropriées, M. El Yazami a mis l'accent sur l'impératif d'élaborer des politiques migratoires nationales au diapason des normes internationales les plus avancées. La représentante de l'Organisation internationale pour les migrations, Anke Strauss, a de son côté mis l'accent sur l'importance de la convention internationale sur la protection des droits de tous les travailleurs migrants et des membres de leur famille, en tant qu'instrument permettant de défendre les droits des migrants, déplorant l'existence d'une crise institutionnelle et d'une vision défectueuse sur ce phénomène, illustrée notamment par le nombre encore faible de ratifications par les Etats de cette convention (46 Etats).

Le séminaire régional de Rabat intervient dans le cadre de la commémoration du 10è anniversaire de l'entrée en vigueur de la convention sur la protection des droits de tous les travailleurs migrants et des membres de leur famille (juillet 2003), mais aussi dans un contexte où les mobilités humaines se développent et les violations des droits des migrants perdurent.

Il intervient aussi alors que la communauté internationale ébauche deux pistes de travail à affiner à moyen terme : d'une part, l'inscription des droits de l'Homme dans toute politique migratoire, aux niveaux national, régional et international, et d'autre part l'intégration des migrants dans les objectifs des OMD post-2015, en tant que groupe victime d'inégalité.

Cette rencontre se veut un cadre d'échange et de réflexion dans le but d'identifier les bonnes pratiques en matière de gestion des migrations, débattre des modalités et des moyens de coopération inter-régionales et internationales, promouvoir l'interactivité avec les mécanismes onusiens de monitoring en vue d'asseoir les bases d'une pratique de soumission régulière et assurer le suivi, identifier les difficultés et les contraintes et développer un plaidoyer pour la ratification de la convention dans les pays d'accueil.

L'enjeu du séminaire est d'échanger entre experts et acteurs internationaux et nationaux sur les contenus de politiques migratoires qui concilient protection des droits de l'Homme et impératifs de développement.

11723/3

Le CNDH dévoile son étude sur la médecine légale

Le Conseil national des droits de l'Homme (CNDH) présente, ce lundi à Rabat, une étude sur les activités médico-légales au Maroc. L'objectif étant d'attirer l'attention sur les enjeux de la médecine légale, qui passe pour *«un outil important pour la constatation de cas de violations»* des droits de l'Homme. Cette étude s'inscrit dans la lignée des mémorandums du Conseil, accompagnant le débat national sur la réforme de la justice, notamment la Cour constitutionnelle, l'exception d'inconstitutionnalité et le Conseil supérieur du pouvoir judiciaire, indique le CNDH dans un communiqué. Cette étude vise également à identifier certains déficits du système national de médecine légale. A travers cette étude, il est question de mettre à la disposition des départements ministériels concernés des propositions et recommandations visant à donner un cadre institutionnel à l'activité médico-légale avec un réseau de structures homogène, cohérent et évolutif impliquant des dispositifs de contrôle et d'évaluation. Outre ce travail d'analyse documentaire, une vaste étude de terrain a été menée dans 8 villes du Royaume.

L'objectif est d'attirer l'attention sur les enjeux de la médecine légale, qui passe pour «un outil important pour la constatation de cas de violations» des droits de l'Homme.

2968/3

Quels droits pour quels migrants ?

SÉMINAIRE

97 millions de migrants Sud-Nord, 40 millions de migrations Nord-Sud, le phénomène, comme le précisent les participants au séminaire sur la « *Gouvernance des migrations et droits de l'Homme* » est devenu une des préoccupations majeures des États, des organisations internationales et de droits de l'Homme.

M.E.F.

Le séminaire s'est tenu vendredi à Rabat avec la participation d'experts du Comité des Travailleurs Migrants, de représentants des Organisations inter-gouvernementales, de diplomates, de parlementaires, d'institutionnels et de représentants de la société civile.

240 millions de migrants internationaux en 2012 (et 740 millions de migrants internes), 97 millions de migrants Sud-Nord, 74 millions Sud-Sud, 37 millions Nord-Nord, et 40 millions. C'est en somme ce qui se passe aujourd'hui en terme de mobilité des personnes à travers les frontières, en zones de paix comme en zones de conflits. Ces chiffres sont la preuve de la mondialisation des flux, traditionnellement confinés dans un sens plus que dans l'autre, avec récemment la naissance d'un flux Ouest-Est très convoité. Ces mêmes chiffres rappellent également la complexité du phénomène de la migration, ses conséquence sur le développement et la nécessité de voir l'ensemble de la communauté internationale intervenir pour le cerner ou, au moins, limiter son «fâcheux impacts» sur les premiers concernés que sont les migrants : «Le Maroc possède des traditions authentiques en matière d'accueil de migrants, mais affronte également des défis liés à ce phénomène «, a avoué le délégué interministériel aux droits de l'Homme, Mahjoub El Hiba, à l'ouverture d'un séminaire régional sur la «Gouvernance des migrations et droits de l'Homme», organisé conjointement par la Délégation interministérielle aux droits de l'Homme, le Conseil national des droits de l'Homme (CNDH) et le Bureau du Maroc de l'Organisation internationale pour les migrations (OIM), vendredi à Rabat.

Ce séminaire intervient alors que les mobilités humaines se développent et que les violations des droits des migrants perdurent.

Pour les organisateurs, le phénomène de la migration est un « sujet de préoccupation et de débat constants, voire de controverse, interpellant à la fois

pouvoirs publics, sociétés civiles, chercheurs et mécanismes internationaux des droits de l'Homme «. Ces derniers restent incontournables comme approche puisqu'elle est la «seule susceptible de garantir les droits fondamentaux des migrants, quelle que soit leur situation administrative, et nécessaire pour fonder des politiques migratoires de longue haleine, assurant les droits, un vivre ensemble démocratique et un échange fécond entre cultures et civilisations», argumentent les organisateurs. « La mondialisation de la migration a engendré un grand changement dans la culture de la mobilité humaine pour des raisons notamment politiques et économiques, mais également dans le but de rechercher une meilleure qualité de vie «, a commenté El Yazami, président du Conseil national des droits de l'Homme (CNDH) et du Conseil consultatif des Marocains à l'étranger.

Pour sa part, la représentante de l'Organisation internationale pour les migrations, Anke Strauss, a mis l'accent sur l'importance de la convention internationale sur la protection des droits de tous les travailleurs migrants et des membres de leur famille, en tant qu'instrument permettant de défendre les droits des migrants, déplorant l'existence d'une crise institutionnelle et d'une vision défectueuse sur ce phénomène, illustrée notamment par le nombre encore faible de ratifications par les États de cette convention (46 États).

Le nouveau défi des États

Ce séminaire régional de Rabat intervient dans le cadre de la commémoration du 10e anniversaire de l'entrée en vigueur de la convention sur la protection des droits de tous les travailleurs migrants et des membres de leur famille (juillet 2003), mais aussi dans un contexte où les mobilités humaines se développent et les violations des droits des migrants perdurent. L'évènement a permis également d'aborder les modalités de coopération inter-régionales et internationales et présente une opportunité de promouvoir l'interactivité avec les mécanismes onusiens de monitoring des droits des migrants en vue d'asseoir les bases d'une pratique de soumission régulière des rapports et de suivi des recommandations.

Cet échange, entre experts et acteurs internationaux et nationaux sur les contenus de politiques migratoires qui concilient protection des droits de l'Homme et impératifs de développement, intervient aussi alors que la communauté internationale ébauche deux pistes de travail à affiner à moyen terme : d'une part l'inscription des droits de l'Homme dans toute politique migratoire, aux niveaux national, régional et international, et d'autre part l'intégration des migrants dans les objectifs des OMD post-2015, en tant que groupe victime d'inégalité. ◆

Les Echos
quotidien
L'économie et plus encore

Nord, le CNDH s'inquiète de la situation dans les prisons

● 5 établissements pénitentiaires au nord ont été visités par les membres de la commission. La surpopulation reste le sujet le plus préoccupant.

27-918

Le dysfonctionnement dans les établissements pénitentiaires au nord existe encore et ne cesse d'augmenter. C'est du moins ce qui ressort d'une étude réalisée par le CNDH sur la situation dans les prisons et des prisonniers, ce dont la commission régionale des droits de l'homme de Tanger avait débattu, vendredi dernier dans la ville de Tétouan. Sur les neuf établissements présents dans cette région, 5 prisons ont été l'objet de visites effectuées par la commission régionale. Il s'agit des prisons de Tétouan, Ouazzen, Oued Laou, Kdar Kbir, Assilah. À l'issue de ces visites, il faut dire que malgré les efforts déployés par la délégation générale de l'Administration pénitentiaire et de la réinsertion en matière de réaménagement et de construction des établissements pénitentiaires, des dysfonctionnements persistent toujours. *«L'absence d'infrastructures de base, à l'image de centres de formation et de mosquées, en plus de l'absence totale d'une approche inclusive dans la gestion des prestations et des programmes d'éducation»* sont ainsi la première lacune que reproche la commission aux gestionnaires des prisons. À ce niveau, seul l'établissement tétouanais dispose d'un centre de formation. Tandis que le mauvais exemple reste celui de Oued Laou, qui *«ne remplit pas les conditions exigées par la loi»*. Le personnel de cette prison n'a donc pas échappé aux reproches de la commission. En effet, *«un bon nombre d'exactions à l'encontre des détenus ont été commises par le personnel des prisons visitées»*, souligne l'étude. *«Elles se manifestent notamment par des formes de traitements dégradants qui portent atteinte à la dignité humaine des détenus»*, ajoute le rapport de la commission. Ces violations ont été observées dans la plupart des prisons visitées, avec une prévalence et une intensité qui diffèrent d'une prison à une autre, à l'exception de celle de Tétouan, bâtie il y a quatre ans. Toutefois, le sujet qui dérange le plus est celui de la surpopulation dans les prisons. *«En effet, ces établissements pénitentiaires n'ont jamais été aussi remplis»*, note Abderahim Hani, membre du conseil. D'ailleurs, c'est ce même point qui contribue à la survenance des violations graves, lesquelles touchent essentiellement les prestations de santé, l'hygiène, l'alimentation et la sécurité. Pour les membres de la commission, la principale cause de la surpopulation est le recours excessif à la détention provisoire, et la lenteur des procès, ce qui constitue une atteinte aux garanties du procès équitable prévues par la loi. Pour faire face à cette problématique, ils réclament l'augmentation des capacités d'accueil des établissements existants, voire la construction de nouvelles prisons. Néanmoins, elle ne peut constituer à elle seule une solution efficace et pertinente pour cette problématique. Il s'agit aussi de réformer la politique pénale et toutes les mesures qui l'accompagnent. ●

●●●

Pour les membres de la commission, la principale cause de la surpopulation est le recours excessif à la détention provisoire, et la lenteur des procès.

PAR **YOUNÈS BENZINEB**
y.benzineb@leseco.ma

بني ملال: حقوقيون وتربويون في ندوة حول العنف المدرسي

أضيف يوم : 04/07/2013 | شوهد : 52 مرة |

نظمت اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بني ملال/خريبكة، بشراكة مع جمعية الطفولة الشعبية، مؤخرا ندوة حول العنف المدرسي تحت شعار:» من أجل مناهضة العنف ضد الأطفال» بدار الشباب المغرب العربي. ويندرج هذا اللقاء الحقوقي، في إطار التفعيل الجهوي للشراكة المبرمة بين المجلس الوطني لحقوق الإنسان وجمعية الطفولة الشعبية، ومناسبة للتعريف الموضوعاتي الذي أصدره المجلس الوطني مؤخرا حول مراكز الطفولة.في بداية اللقاء، تناول الكلمة مصطفى العراقي عضو المكتب التنفيذي للطفولة الشعبية، حيث قدم الإطار العام لهذه الندوة. وفي مداخلته، أشار عبد الإلاه حسانين الكاتب العام للطفولة الشعبية، إلى أن حركة الطفولة الشعبية، عملت على رصد وتشخيص أوضاع الطفولة بالمغرب عبر دور الشباب والمجتمعات الصعبة بإصدار تقارير وبيانات إيمانا منها بأن تقدم البلاد رهين بهذه الطفولة.

وأضاف حسنين، بأن النشاط الحالي يعتبر امتدادا لعدة أنشطة سابقة موازاة مع التحولات التي يعرفها المغرب اليوم.

وفي نفس السياق، أكد المتدخل على أن المسؤولية تلقى على عاتق حركة الطفولة مواجهة ظاهرة العنف في مقاربة تربوية لتحسيس المجتمع من أجل كرامة الطفل. وبدوره، أكد علال البصراوي رئيس اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بني ملال/خريبكة، أن اختيار دار الشباب للقيام بهذا النشاط هو بمثابة رد الاعتبار لدور الشباب التي لعبت دورا في المواطنة والقيم، ويأتي في سياق عام وطني يتسم بالزيادة في ظاهرة العنف ماديا ومعنويا في مختلف الفضاءات وأن منظمته تولي عناية كبيرة لظاهرة العنف وتشتغل مع كل الجهات المهتمة بذلك في إطار شراكة. وعن «تقرير المجلس الوطني حول مراكز حماية الطفولة»، أبرزت جميلة السيوري عضوة المجلس الوطني، أن المغرب مطالب بمناهضة العنف عبر استراتيجية، وأن العنف المدرسي له تداعيات تولد عنفا قد يصبح سلوكا وممارسات للتلاميذ بينهم وفي كل مؤسسات وإصلاحيات، وأن ثقافة العنف أصبحت عادية واعتيادية يوميا، وأن ظاهرة العنف مرتبطة بقضايا سياسية واجتماعية.

وبخصوص مراكز حماية الطفولة، قالت السيوري، أن تقرير المجلس الوطني لحقوق الإنسان يعكس تشخيص مشاكل مرتبطة بسوء تدبير هذه المؤسسات من خلال الاختلالات الملاحظة التي تعتبر بدورها عنفا ممنهجا يدخل في سياق سياسات عمومية.

ومن جهته، أكد رشيد الرينكا خبير في العنف المدرسي، أنه يستوجب التصدي لهذه الظاهرة عبر الوساطة الجمعوية بغية مواجهة الأحداث الخطيرة داخل المؤسسات. وعن مفهوم العنف، أضاف المتحدث أنه يعتبر صراعا حول السلطة بشكل شرعي أو غير شرعي، أما في المعنى القانوني، فهو تلك الأعمال التي تعبر عن العدوانية والفظاظة لدى الإنسان ضد أخيه الإنسان وأن العنف المدرسي ظاهرة اجتماعية متوغلة في التاريخ وهي رفض العيش الجماعي.

ومن أسباب العنف المدرسي، أشار الرينكا إلى الاكتظاظ وغياب الحوار داخل المدرسة ووجود أنظمة تعليمية مفروضة من الأعلى.

وعن الحلول، اقترح المتحدث على الخصوص تكوين مجموعة عمل، الشراكة مع جمعيات المجتمع المدني المهتمة بالموضوع، ضرورة ثقافة الحوار والتحلي بكل المهارات.

أما المداخلة الأخيرة حول «من أجل سياسة مندمجة لحماية الطفل» للأستاذ عبد الحق كمين، فقد قدم فيها أرقاما صارخة حول أوضاع الأطفال بالمغرب، كما اقترح في الوقت نفسه عدة توصيات منها: وضع سياسة مندمجة وطنية لحماية الأطفال، تمكين السياسة العمومية من الموارد البشرية والمادية اللازمة، توضيح أدوار كل الوزارات المتدخلة، وضع نظام مركزي للمعلومات موثوق منه.

حنفي عبد الرزاق

AL BAYANE

Ghellab s'entretient avec la présidente de la commission des droits de l'Homme au Congrès colombien

Le président de la Chambre des représentants, M. Karim Ghellab, a eu vendredi à Rabat, un entretien avec la présidente de la commission des droits de l'Homme au Congrès colombien, Consuelo Gonzulez de Perdomo, qui effectue, du 4 au 7 juillet, une visite de travail au Maroc.

Selon un communiqué de la Chambre des représentants, les entretiens ont porté sur les voies et moyens de renforcer les relations entre les deux pays, en particulier dans le domaine des droits de l'Homme.

Dans ce contexte, M. Ghellab a affirmé que cette visite constitue une opportunité pour approfondir les relations bilatérales, en particulier entre les institutions législatives, rappelant les multiples échanges de visites entre délégations parlementaires des deux pays amis.

Il a également exposé les grandes lignes des réformes entreprises par le Royaume depuis la fin des années 1990, notamment en matière de promotion de la culture des droits de l'Homme, citant en particulier la création du Conseil national des droits de l'Homme(CNDH), l'Instance équité et réconciliation (IER), et l'organisation de séances publiques d'audition des victimes de violations des droits humains, qui ont depuis été indemnisées.

11723/3